الفصل الرابع

واينر ماكينة صناعة الشر!

«إنه خطأ سياسى فادح.. لم يتم التعمق بشكل دقيق فى محتواه الإسرائيلى وهو مدفوع بأجندات سياسية معينة.. وليس مدفوعاً بالجملة ضد الإرهاب».. بهذه الكلمات وصف نيقولاى زلوبين الخبير الدفاعى الأمريكى مشروع القانون الذى قدمه عضو مجلس النواب الأمريكى أنتونى واينر.. أحد أهم ٥٠ شخصية يهودية فى الولايات المتحدة.

و(واينر) أحد ماكينات صناعة الشر فى الولايات المتحدة.. قدم العديد من مشاريع القوانين وتعديلاتها ضد كثير من الدول العربية والإسلامية خلال الأعوام الماضية. وعلى رغم عزلة مشروع القانون داخل الكونجرس.. يجب علينا الانتباه إلى أبعاده وأهدافه.. ودوافعه.. والعمل على إجهاضه.. مبكراً.

وقد قدم واينر مشروع القانون إلى مجلس النواب يوم ٢١ يناير الماضى زاعماً أنه يهدف إلى دفع مصر للانصياع والوفاء بالتزاماتها إزاء إسرائيل.. وفق اتفاقيات كامب ديفيد! ودعا

إلى تحويل كل المساعدات العسكرية المقدمة إلى مصر (حوالى ١٣٠٠ مليون دولار سنوياً) إلى مساعدات اقتصادية. وأضاف النائب اليهودى الأمريكى، أن مصر قد تعهدت - وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد- بوقف كل أعمال العنف تجاه إسرائيل.. ومنح إسرائيل اعترافاً دبلوماسياً كاملاً وتعزيز التعاون بين البلدين. وعلى رغم ذلك - كما يزعم واينر- فإن مصر قد فشلت فى الوفاء بالتزاماتها وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد!!

ويواصل ماكينة الشر اليهودية فى مجلس النواب الأمريكى مزاعمه فى مشروعه الموهوم قائلاً: إن مصر قد فشلت بالوفاء بالتزاماتها طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد التى تنص على ضمان عدم انطلاق أعمال العنف أو التهديدات من مصر إلى إسرائيل. ولكن القوات الإسرائيلية اكتشفت أنفاقاً عديدة لتهريب السلاح.

ومشروع القرار المزعوم ينص على (أن مصر قد التزمت بالاعتراف الدبلوماسى الكامل بإسرائيل وإنهاء المقاطعة الاقتصادية.. ولكن مصر ظلت عضواً بالجامعة العربية التى مازالت تقاطع إسرائيل.. وقامت باستدعاء سفيرها فى نوفمبر من عام ٢٠٠٠. كما وافقت مصر على تعزيز التفاهم والتسامح المتبادل بين البلدين والامتناع عن الدعاية المعادية.

ولكن جريدة (الأخبار) - وهى صحيفة تحكمها الحكومة - نشرت أعمدة بعنوان (شكراً لهتلر) وأذاع التليفزيون المصرى مسلسل (فارس بلا جواد) يقوم على أساس بروتوكولات حكماء صهيون.. وهو مسلسل معاد للسامية)!!.

ويواصل واينر نفث سمومه من خلال مشروع القانون زاعماً: على رغم عدم وفاء مصر بالتزاماتها طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد تقوم الولايات المتحدة بإرسال ١,٣ بليون دولار كمعدات عسكرية سنوياً إلى مصر.. وهى تستخدمها لشراء طائرات مقاتلة ومنصات لإطلاق الصواريخ ومدافع. لذا فإننا ندعو إلى تحويل تلك المساعدات من عسكرية إلى اقتصادية.. لإجراء إصلاحات اقتصادية. أو حتى يمكن استخدامها فى شراء سلع أمريكية غير عسكرية وفى مشاريع التنمية.

يقول واينر فى مشروع قراره سابق التجهيز والترصد: من المفترض أن تكون اتفاقيات كامب ديفيد مبشرة بالسلام والاستقرار والديموقراطية فى الشرق الأوسط. ولكن مصر لم تحقق الغاية من تلك الصفقة. وقبل أن نرسل دولاراً آخر لتسليح مصر يجب أن نضمن التزامها بمسئوليتها كى تكون صديقة لإسرائيل وجديرة باعتماد الولايات المتحدة كحليف فى الشرق الأوسط).

أسس واهية

هذا تقريباً هو نص مشروع أنتونى واينر الحافل بالمغالطات وقلب الحقائق، والذى يعكس أهدافاً سياسية ومناورات انتخابية ومصالح شخصية أيضاً.. فهو يدعى عدم التزام مصر باتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بأعمال العنف.. والواقع يشير إلى عكس ذلك تماماً.. فإسرائيل هى أكبر دولة فى المنطقة والعالم بأسره تمارس أعمال العنف على مدى ٥٥ عاماً أو يزيد.. ضد الدول العربية وضد الشعب الفلسطينى الأعزل. وأغلب الحروب التى وقعت هى التى بدأتها أو حرضت عليها.. وهى التى احتلت أراضى الدول العربية.. بدءاً من أراضى الفلسطينيين ومروراً بسيناء والجولان.. وحتى مزارع شبعا بجنوب لبنان. بل إن إسرائيل هى الدولة العنصرية المحتلة الوحيدة فى العالم. أما لعبة أنفاق غزة.. فهى لعبة مكشوفة ومفضوحة تستغلها إسرائيل لتدمير منات المنازل للمدنيين الفلسطينيين البؤساء وتلقى بهم فى العراء.. ويبدو أن واينر يرى ما يعجبه فقط.. ويسمع ما يهواه من الطرف الإسرائيلى اليهودى الأقرب إليه.

أما عن عضوية مصر بالجامعة العربية التى تقاطع إسرائيل.. فهذا يشير إلى مدى الخلل فى الفهم والتفكير الذى يتعامل به واينر، فمصر دولة عربية وستظل كذلك..

والتزاماتها العربية سابقة وقائمة ولاحقة لأية التزامات أخرى. والسبب فى سحب السفير المصرى من إسرائيل هو تصرفات وانتهاكات إسرائيل ذاتها.. فهى تدمر وتقتل وتشرد وتعتقل آلاف الفلسطينيين.. دون رقيب ولا حسيب.

ووسائل الإعلام المصرية حرة تنشر ما تشاء ولا رقيب للحكومة عليها. ويبدو أن صدر وعقل واينر قد أصبح أكثر ضيقاً وتشدداً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.. فقد أصبحت أمريكا أكثر ضيقاً بالإعلام الحر والنقد الهادف.. بسبب توجهات ونفوذ وضغوط صناع الشر فى واشنطن ونيويورك.. من أمثال واينر! ويبدو أن (الحرة) لا تحمل سوى اسمها.. ولن تستطيع (الماشطة تغيير الوجه العكر).. كما قال الصحفى الكبير جهاد الخازن!

وتحدث واينر عن أن اتفاقيات كامب ديفيد تبشر بمرحلة جديدة من الاستقرار والسلام والديمقراطية فى الشرق الأوسط.. وإذا كان هناك عنصر ودولة تحرص على تحقيق هذه الأهداف بكل أمانة وإخلاص فهى مصر.. وليست إسرائيل التى تعمل - فعلاً وقولاً - عكس ذلك كله. إنها لا تريد سلاماً ولا استقراراً فى المنطقة.. وقتلى وجرحى الفلسطينيين بعشرات الآلاف.. واحتلالها لأراضيهم وللأراضى العربية.. كلها شواهد تؤكد عدم حرص إسرائيل على السلام والاستقرار فى

المنطقة. أما الديمقراطية فهى نكتة سخيفة تتحدث عنها إسرائيل وأنصارها - مثل أنتونى واينر- ولا أحد يهتم بها لأن واقع التمييز العنصرى داخل إسرائيل وفى الأراضى المحتلة.. وبناء الجدار العنصرى.. كلها عوامل هدم للديمقراطية. وكل ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات وممارسات يشجع على عدم التفاهم وعدم التسامح فى المنطقة. وإذا كان واينر منصفاً ونزيهاً فى توجهاته ومشروعه لطالب بمعاقبة المحتل ومعاقبة من يدمر بيوت الأبرياء ويقتل الأطفال والنساء والشيوخ.. ولطالب بإزالة سور العزل العنصرى الذى يؤيده للأسف الشديد.

صهيونى الهوى والهوية !

ومواقف ماكينة صناعة الشر - أنتونى واينر- المؤيدة لإسرائيل على طول الخط.. دون منطق أو ديمقراطية.. عديدة ولا يمكن حصرها.. ولكننا نشير إلى بعضها، فما أن أعلنت الإدارة الأمريكية احتمال قيامها بخفض جزء يسير من ضمانات القروض المقدمة لإسرائيل (٢٥٠ مليون دولار من ٩ بلايين دولار مقدمة لتل أبيب هذا العام فقط) حتى هاج وماج وسارع ومعه ٧ أعضاء بمجلس النواب الأمريكى مطالبين الرئيس بالتخلى عن تلك الخطوة المحتملة.. التى لم تنفذ.. بينما استمر تنفيذ

الجدار العنصرى!! ومن الواضح أن بوش الابن لا يريد تكرار خطأ أبيه الفادح عندما ضغط على إسرائيل لحضور مؤتمر مدريد للسلام مهدداً بإلغاء ضمانات القروض.. فتم إلغاء رئاسته الثانية على رغم نجاحه فى حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت! وعام الانتخابات الرئاسية الساخنة يتطلب حسابات مختلفة والتزامات برغبات إسرائيل، إذ كتب أنتونى واينر خطاباً إلى بوش يوم ٢٥ نوفمبر الماضى يطالبه بوقف الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالسور العنصرى.. مع إعادة التركيز على الإرهابيين.. وفى نص خطابه لبوش: (لقد أصبنا بالاضطراب والانزعاج لأن إدارتك هددت إسرائيل بخفض ضمانات القروض نتيجة بنائها الجدار العازل على طول الحدود مع الضفة الغربية. وربما كانت التغييرات الجوهرية المطلوبة من الفلسطينيين ذات نتيجة إيجابية.. أكثر من انتقاد الإسرائيليين لحمايتهم أنفسهم)!!

وهنا نشير إلى زعم (واينر) بأن الجدار العازل تتم إقامته على الحدود بين الضفة وإسرائيل، إذ إن إسرائيل هى الدولة الوحيدة مفتوحة الحدود.. كما أنها تقيم الجدار داخل الأراضى الفلسطينية لتلتهم المزيد منها.. ولا تقيمه على حدود ٤ يونيو ٦٧.. أى قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية. أيضاً يعارض اليهودى المتعصب أنتونى واينر خريطة الطريق - التى ضاعت

فى الطريق! - بل إنه طالب إدارة بوش باستخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذى قدمته روسيا لمجلس الأمن خلال نوفمبر الماضى لإقرار خريطة الطريق، على رغم أنها من بنات أفكار إدارة بوش. ولكن إسرائيل أفرغتها من مضمونها.. بتحفظاتها واعتراضاتها العديدة عليها.

ماكينة الشر!

ومشروع القانون الذى قدمه (واينر) ليس الإبداع الوحيد لـ (ماكينة الشر)، فقد سبق أن قدم العديد من مشاريع القوانين التى تستعدى الولايات المتحدة ضد دول عربية وإسلامية مع إضافة كوريا الشمالية وكوبا.. ذرًا للرماد فى العيون! ومنذ فبراير ٢٠٠٢ وحتى فبراير ٢٠٠٤ قدم أنتونى واينر ٢١ مشروع قانون أو تعديلات لقوانين كلها ذات دوافع سياسية وانتخابية، وتحركها قوى الضغط الصهيونى والتيار المسيحى الصهيونى المتشدد الذى يقود أمريكا فى حملتها الشعواء الحالية. ومن أبرز التشريعات التى قدمها واينر خلال العامين الماضيين:

- فى ٢٠٠٢/٤/١١.. قدم مشروع قانون يطالب بمنع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية لتمويل مشاريع وبرامج وأنشطة فى الضفة الغربية وغزة. وعلى رغم أن المشروع تلقى دعم عضو آخر - إضافة إلى واينر- فإنه يشير إلى

مدى الحقد الذى يعتمل داخله ضد الفلسطينيين.. والحرب التشريعية المنظمة التى يقودها ضدهم شارون فى فلسطين.. و(واينر) وأمثاله فى واشنطن.

- فى ٢٠٠٢/٩/١٧ قدم مشروع قانون لمنع تقديم مساعدة أو تعويضات لكوريا الشمالية وليبيا وكوبا وإيران وسوريا، والسعودية!! وحظى هذا المشروع بدعم أربعة أعضاء فى مجلس النواب.

- فى ٢٠٠٢/١١/٢١ قدم مشروع قانون يطالب بإيقاف الدعم السعودى للمؤسسات التى تقوم بالتمويل والتدريب والتحريض و التشجيع - أو بأى وسيلة أخرى- على الإرهاب.. وضمان التعاون السعودى الكامل فى التحقيقات حول الحوادث الإرهابية. وقد تلقى هذا المشروع دعم ٢٥ عضواً بمجلس النواب.

- فى ٢٠٠٢/٧/٢٣ قدم مشروع قانون يطالب بإضافة السعودية إلى قائمة الدول التى يحظر تلقيها دعماً أمريكيا مباشراً. ولم يحظ هذا المشروع بأى دعم من أعضاء الكونجرس!

- فى ٢٠٠٢/١٠/١٧ قدم مشروع قانون بحظر استخدام التمويلات المصرفية أو القروض لكوبا وليبيا وكوريا الشمالية وإيران والسعودية وسوريا.. وقد تلقى المشروع دعم عضو واحد فقط بالكونجرس!

عزلة المشروع (تقييد الدعم لمصر)

أما المشروع المقدم ضد مصر فلم يحظ بدعم أحد من أعضاء الكونجرس.. سوى ماكينة الشر.. أنتونى واينر.. فقط لا غير!! وهذا تطور مهم له دلالات عديدة:

إنه يشير إلى عقم الفكرة والأسس الواهية التى يقوم مشروع القانون.. وقد سبق أن فندنا جوانبه بعد عرض نصه.

ويشير إلى قناعة الغالبية من أعضاء الكونجرس - على رغم ولاء الكثير منهم لإسرائيل - بعدم جدوى عرض مشروع القانون سواء من حيث التوقيت أم المحتوى وربما الأهداف.

الأهداف الشخصية والسياسية التى تقف وراء المشروع قد جعلته عارياً.. ويكشف سوءات من يدعمونه ويؤيدونه فعلاً من وراء الكواليس. أنتونى واينر ما هو إلا وسيلة لتمرير تلك المناورة الفاشلة.

على رغم كون (واينر) ديمقراطياً.. فإن الحزب الديموقراطى لم ينجرف وراء نزوته التشريعية.. فى ظل حمى عام الانتخابات الذى تستخدم فيه كل الوسائل والأساليب.. الشريفة.. وغير الشريفة. بل إن الأعضاء الجمهوريين فى مجلس النواب الأمريكى لم يدعموا هذا المشروع كدلالة أخرى على تقدير مكانة مصر وتقييم دورها البنّاء إقليمياً ودولياً.. على أسس موضوعية.

أما أبرز مزاعم (واينر) فهى التى تقول إن مصر لم تتخذ خطوات ملائمة لمكافحة الإرهاب!!. ويبدو أنه - شاب صغير السن لم يتجاوز الأربعين عاماً - لا يدرك تجربة مصر الطويلة والمريرة فى مجال مكافحة الإرهاب.. وربما تناسى أو لم يعلمه من يقفون وراءه كيف قاست مصر الأمرّين من الإرهاب.. وكيف آوت واحتضنت الدول الغربية (الحرة) كبار رءوس الإرهاب، ودعمتهم ووفرت لهم (الملاذات) الآمنة! وهو لا يدرك أن أول دعوة لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب قد صدرت من مصر.. ومن الرئيس مبارك شخصياً.. وقبل سنوات طويلة من أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

ومشروع قانون واينر لم يحمل اسم (محاسبة مصر) كما حاول البعض - لأغراض خبيثة ومبرمجة - الترويج والدعاية له.. على غرار مشروع (قانون محاسبة سوريا). فمصر أكبر من أن يحاسبها إنسان - أياً كان - أو دولة مهما بلغ حجمها ووزنها ناهيك عن متطرف صهيونى الهوى والهوية تدفعه أهواؤه ويحركه اللوبى الصهيونى من وراء الكواليس.

وقد حذر أنتونى كورد سمان الخبير فى شئون الشرق الأوسط من تأثير وآثار مثل تلك المشاريع التى يقدمها إلى الكونجرس أناس يستغلون قضية الإرهاب لدعم شعبيتهم خلال عام الانتخابات.. وأضاف كورد سمان أن أغلب تلك المحاولات تنجح

فقط فى تعميق مظاهر سوء الفهم بين الولايات المتحدة والعالم العربى.

أما نيقولاى زلوبين الخبير بمركز الدراسات الدفاعية فى واشنطن فقد أعرب عن تشككه فى المكاسب والمنافع التى يمكن أن يجلبها مثل هذا المشروع.. قائلاً: أعتقد أنه خطأ سياسى فادح.. لم يتم التمعن فى محتواه بشكل دقيق. فهو يحمل محتوى إسرائيلياً واضحاً.. وتدفعه أجندات سياسية.. وليس الحملة ضد الإرهاب.. فالاتهام الرئيسى الذى يحتويه مشروع القانون يتساءل عن مدى جدارة مصر كحليف ضد الإرهاب. وهو اتهام غير واضح.. ويمكن استبدال اسم مصر بأسماء ٩٠ دولة أخرى تقوم الولايات المتحدة بدعمها عسكرياً حالياً. كما أن المقاييس التى يسعى مشروع القانون بواسطتها تقييد الدعم لمصر.. غير واضحة.. وغير عادلة.. كما يؤكد نيقولاى زلوبين.

ولتأكيد ضعف أسس ومنطق مشروع القانون.. يكفى أن نعلم أنه يعتمد على مصادر صهيونية إسرائيلية معادية للعرب.. مثل (اللجنة الأمريكية اليهودية) و(معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط) المعروف اختصاراً باسم MEMRI.. وهو منظمة يديرها مسئول سابق بالمخابرات الإسرائيلية.. المعروف بعدائه للعرب والمسلمين! أى إن (واينر) فضح نفسه بنفسه!

أما عن مسألة السلاح.. فهذه قضية مختلفة. ولوبى صناعة السلاح يحظى بقوة فى واشنطن وداخل الكونجرس.. ويهمهم الحفاظ على مصالحه وأسواقه وزبائنه!

❑❑❑

بقى أن نعلم أن الشاب أنتونى واينر عضو مجلس النواب الأمريكى هو واحد من أهم ٥٠ شخصية يهودية نافذة ومؤثرة فى الولايات المتحدة. وقد بدأ نشاطه العام عام ١٩٨٥ عندما عمل مساعداً لعضو مجلس النواب - فيما بعد - تشارلز شومر على مدى ست سنوات. واحتل ذات المقعد عام ١٩٩٩ بعد انتخاب (شومر) لمجلس الشيوخ. وهنا نقطة جوهرية يجب الإشارة إليها.. تتعلق بنظام إعداد القادة اليهود الشباب لتولى المناصب الحساسة منذ الصغر.. ويكفى أن نعلم أن (واينر) كان أصغر عضو بمجلس مدينة نيويورك عام ١٩٩١. وهو عضو بعدة لجان بالكونجرس وأسهم فى إصدار العديد من التشريعات المهمة.. على رغم حداثة سنه.. حوالى ٤٠ عاماً!

وعلى رغم عزلة مشروع (تقييد الدعم لمصر) أنتونى واينر داخل الكونجرس.. يجب علينا إدراك أبعاد وأهداف مثل تلك المناورات واحتمالاتها المستقبلية، وأن نقوم بالتحرك المناسب والمخطط الجاد لإفشالها.. فى مهدها.